

البحر ياتبع بعضهم المنصب الكلمة القدر وهو محمى بقوله عيسى بالنصب في سورة التوراة
والقرآن ذراة حبات عدون يدخلونها وقاله الشاعر فارسا ما عارون طمحا غير فعل ولا
تكن وكل فمضب فارسا المحذوف وما زلت أي غادرا فارسا غادروا وطمحا أي طمحا
المهل من الحمة وفي الحرب والخصام دورى بالمهمل والمهمل المشدود قبله بالرسالة
أي حياضه والتمسك بالثوب الضيق والوكيل هو الكاتب الذي يكتب كل امرئ إلى غيره والله

وفصل في شرح بحر أو باضافة لوصف بحسري

الفعل المشغول بالضم في هذا الباب تارة يوصل إلى الضم بنفسه كزيد ضربته وتارة
يوصل إليها بحرف كزيد ضربته ويضم في ضم وكذا في المثال أي إن ذلك الضم
لا المثال فهو مضروب بفعل مؤنن للضام في المعنى كما علموه في الضم والظالمين
لهم عند الباب أي عذب الظالمين أو إهان الظالمين وقوى في الظالمين على الأسماء وتارة
يوصل إليها بمضارع كزيد ضربته إياه وتارة بحرف الجر والمضارع كزيد ضربته
فلما وصل إلى الفعل المشغول بحرف أو باضافة أو ما يحرك بحرفي الفعل المشغول
الضمي في جميع ما تقدم فلا يجب المنصب في أن زيد ضربته كرمك يجب أيضا في المشغول
بحرف الجر نحو أن ضربته كرمك به الرمي أي جاوزت كرمك به كرمك وكذا المشغول
بالإضافة نحو أن ضربته كرمك أي اهتت بشئ أو كذا المشغول بحرفي الجر واللام
نحو أن ضاربا كرمك أي ضربت هذا اللام وكما يجب الرفع في ضربته فاذا زيد
بغير ضم يجب أيضا في المشغول بحرفي الجر والإضافة أو ما يحرك بحرفي الفعل المشغول
في أن يضربه وما زيد لثبته وكذا كرمك يكون كذلك أيضا إلى الآخر نيب إذا قلت
ذهب به البناء للمفعول لا يجوز في زيد الرفع لأن الجار والجر في محل رفع بذهب ومن
لا يثبت الفعل أرفعه أمثله فلا يجوز نصب الاسم السابق حلا في الرفع والرفع في
ولم يوافق المصنف الكافية ووجه النصب عند ما هما يجعلان نائب الفاعل في ذلك
ضمي البصر على الضم الذي هو الجار والجر في محل نصب المفعول به في ذلك
الاسم السابق فنصب على محل صرف علم في ضمير يرفع على المصدر كأن في المدح
فنصب زيد على المفعولية كأن في الجار والجر واللام **بالنصب في ما لا يرفع**
فأعمل

بالفعل له ما يحصل تقدم أنه الوصف بالعامل بحرفي محمى الفعل
في هذا الباب في جميع ما تقدم والمراد بالوصف العامل مع اسم الفاعل واسم المفعول
لا نحو الضمة المشبهة وأفعال الضمير وأفعال الضمير فأت ذلك لا يعمل فيها قبله وما
لا يعمل بالنصب عاملا لا يجوز ضمير ما يعمل على الفعل وليس وصفا كاسم الفاعل في المثال
فيما قبل على الصحيح فلا يثبت عاملا لا يجوز زيد عليك أي كرمه وإيضا لا يثبت على
مفعول باسم الفعل على ما يجوز عند المسئلة كالمضد للباب مناب فعله نحو زيد جاره

على القول بعدم تقدم المضد وعلى القول بالجواز وهو مذهب المتر والسير في
والصحيح المستعمل والقدر برهنت برياضة إياه واحترافه يقول ذلك على من لم
الفاعل هو الما بحرفي فلا يجوز المنصب في زيد إناضار به من لا اسم الفاعل لا يعمل
أذ كان ماصيا على الصحيح وما لا يعمل لا يثبت عاملا ويجوز المسئلة أيضا عند الكفاية
وإن حصل لأن اسم الفاعل يعمل ماصيا عند ما واحترافه يقول ذلك على من لم يحصل
اسم الفاعل المشغول بالوصف فلا يجوز المنصب في نحو زيد إناضار به من لا ماصيا على

لا يعمل فيها قبله فلا يثبت عاملا في المانع واستوى ح بالصفة وأفعال الضمير
في عدم العمل كما سبق في المثال الفاعل العامل إناضار به إناضار بها وعتا وشال
اسم المفعول المدحرات معطاه الآلات أو عتيا فيجوز في حاله والدره الرفع والنصب
فالرفع على أنه مبتدأ وما بعده خبره والنصب على تقدير إناضار به الماضار بالآلة
أنت معطى المدحرات معطاه الآلات فينصب السابق بالمضمر كالمقدم في زيد إناضار
بها علم **وعلى حاصله يتابع كعلية نفس الإجماع**
سواء كان الفعل المتصل بلفظ الضمير كزيد ضربته يساوي به ما فصل بحرفي كزيد ضربته
به أو باضافة كزيد ضربته علامة وبالحرف والإضافة كزيد أحسنت ضربه وذكر الشيخ
أن العلة الحاصلة يتابع شاعل كالعلة للماصلة بنفس الفاعل والعلة هي الفاعل
على الإجماع السابق فاذا قلت زيد ضربته إياه كان إياه ماصلا للفعل على الإجماع السابق و
العلة هنا حاصلة بنفس الإجماع السابق فلا يثبت إياه ماصلا له وقال العلة الحاصلة
يتابع الشاعل زيد ضربته رجلا يحيد فإياه هو الشاعل للفعل وجمله بجمه نعت لرجل هو

Copyrighted by University